

Distr.: General
5 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد لاسو مندوزا (إكوادور)
لاحقاً: السيد كوروما (نائب الرئيس) (سيراليون)
لاحقاً: السيد لاسو مندوزا (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال
مسألة توكيلاو (تابع)
مسألة كاليدونيا الجديدة
تقرير البعثة الزائرة إلى كاليدونيا الجديدة
الاستماع إلى مقدمي الالتماسات
مسألة بولينيزيا الفرنسية
الاستماع إلى مقدمي الالتماسات
تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ
تقرير اللجنة الخاصة بشأن القرارات المتعلقة بالمسائل التنظيمية
تنظيم الأعمال
اختتام الدورة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٣٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة **توكيلاو** (تابع) (A/AC.109/2014/2)؛

(A/AC.109/2014/L.15)

مشروع القرار A/AC.109/2014/L.15: مسألة توكيلاو

٢ - **الرئيس**: أشار إلى أن اللجنة وافقت، في جلستها السادسة المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، على تأجيل البت بشأن مشروع القرار A/AC.109/2014/L.15 الذي قدمته فيجي وبابوا غينيا الجديدة، بغرض إتاحة الوقت الكافي لإنهاء المشاورات. وأسفرت هذه المشاورات عن النص المعروض على اللجنة الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء.

٣ - واعتمد مشروع القرار A/AC.109/2014/L.15.

مسألة **كاليدونيا الجديدة** (A/AC.109/2014/16)

و (A/AC.109/2014/16/Add.1؛ A/AC.109/2014/L.12)

تقرير البعثة الزائرة الموفدة إلى كاليدونيا الجديدة

(A/AC.109/2014/20/Rev.1)

٤ - **السيد كوروما** (سيراليون): عرض تقرير البعثة الزائرة الموفدة من اللجنة إلى كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2014/20/Rev.1).

٥ - **السيد إيسي** (بابوا غينيا الجديدة): أشار إلى الفقرة ١١٠ من التقرير، فقال إن المستقبل السياسي لكاليدونيا الجديدة، بالرغم من التقدم الكبير المحرز، ما زال عملاً جارياً ويتطلب اهتمام اللجنة. وعلى اللجنة، مع انتهاء اتفاق

نوميا في عام ٢٠١٩، أن تتأكد ما هي المسائل الأخرى التي يلزم معالجتها حتى تضمن أن يكون أي انتقال سلساً وفعالاً.

٦ - **السيد هرميدا كاستيلو** (نيكاراغوا): قال إنه ما زال يشعر بالقلق من عدم وجود تفسير موحد للأحكام ذات الصلة التي تحدد الشروط المقررة للإدراج في القوائم الانتخابية الخاصة، خاصة أن اتفاق نوميا ينص على إجراء استفتاء في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨. ولا يترك ذلك وقتاً كافياً للتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة ظلت بلا حل لمدة ١٦ عاماً. ومما يثير القلق بنفس القدر أن القوائم الانتخابية لعام ١٩٩٨ لم تُتَح للجان الإدارية الخاصة حتى عام ٢٠١٤، وأن البعثة الزائرة لم تستطع الحصول على معلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز الشمولية وتسجيل الناخبين. وهذه الشواغل، إضافة إلى الحالة الاجتماعية والسياسية الهشة في الإقليم، تستلزم أن تعمل اللجنة بنشاط على حل المشاكل التي تكتنف القوائم الانتخابية.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٧ - **الرئيس**: لفت النظر إلى طلبات الاستماع الإضافية الواردة في المذكرة الموجزة 06/14/Add.1 المتصلة بمسألة كاليدونيا الجديدة. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على تلك الطلبات الإضافية.

٨ - وقد تقرر ذلك.

٩ - **الرئيس**: قال إن مقدمي الالتماسات سيدعون، وفقاً للممارسة التي تتبعها اللجنة، إلى اتخاذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات ثم الانسحاب بعد الإدلاء ببياناتهم.

١٠ - **السيد يانو** (الاتحاد من أجل كاليدونيا في فرنسا): قال إن مواطني كاليدونيا الجديدة انتخبوا بحرية وبشكل ديمقراطي، أثناء انتخابات المقاطعات الأخيرة التي أجريت في ١١ أيار/مايو ٢٠١٤، ممثلين لجمعية المقاطعات الثلاث

١٢ - وأردف قائلاً إن الجماعات المؤيدة للاستقلال، رغم أن مؤيديها يشكلون أقلية من السكان، استفادت من نظام التمثيل النسبي ومن التقسيمات الجغرافية والسياسية في الإقليم. فقد أصبح لديها خمسة ممثلين في الحكومة الجديدة، من بينهم شاغل منصب نائب الرئيس. وبالرغم من التحيز المنهجي، بينت نتائج الانتخابات الأخيرة أن أكثر من ٦٠ في المائة من سكان كاليدونيا الجديدة سيصوتون ضد الاستقلال في حالة إجراء استفتاء. وبناءً عليه، ما زال تعريف جمهور الناخبين هو المسألة الأكثر حساسية وإثارة للجدل. وبروح ترمي إلى بلوغ حل توفيقى، وافقت الجماعات المناهضة للاستقلال على التخلي عن المبدأ الجمهوري القائل "شخص واحد، صوت واحد" فيما يتعلق بالتصويت على تقرير المصير في إطار اتفاقات ماتينيون، وقبلت الشروط المتعلقة بالأصل العرقي والإقامة المقررة في اتفاق نوميا. ومما يؤسف له أن التوازن الدقيق بين المصالح التي يمثلها هذان الاتفاقان احتل بسبب القرار المتخذ بتجميد الناخبين، وذلك على حساب السكان الذين وصلوا إلى كاليدونيا الجديدة بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وفي السنوات الأخيرة، سعى بعض الأحزاب المؤيدة للاستقلال إلى رفع أسماء الناخبين من غير الكانك أو المناهضين للاستقلال من القوائم، عن طريق دعاوى قانونية، رغم أن هذه الدعاوى قلما تكللت بالنجاح.

١٣ - واستطرد يقول إن الجانبين حكما كاليدونيا الجديدة معاً منذ ما يناهز ٣٠ عاماً، فكلاهما يدين للسكان بالحفاظ على التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في جو سلمي بعد الاستفتاء المقرر إجراؤه بحلول عام ٢٠١٨. وبناءً عليه، وافقت مؤخراً الأحزاب المناهضة للاستقلال على إقامة حوار مع الأحزاب المؤيدة للاستقلال والدولة من أجل التحضير لذلك الاستفتاء. ولم تقبل الأحزاب المناهضة للاستقلال خيارات الحكم الذاتي الثلاثة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)، وهي الاستقلال أو الارتباط الحر أو

ولكونغرس كاليدونيا الجديدة، مؤكدين بذلك تيار الأغلبية المناهضة للاستقلال في الكونغرس. وهذه الأغلبية، المؤلفة من ثلاث جماعات سياسية هي حزب تجمع كاليدونيا السياسي وجبهة الوحدة والحزب الذي ينتمي إليه هو شخصياً، لا تريد الاستقلال، وتهدف إلى إبقاء كاليدونيا الجديدة حرة داخل إطار الجمهورية الفرنسية. وقال إن الجماعات المناهضة للاستقلال لم تخاطب اللجنة أبداً من قبل، بخلاف ما دأب عليه ممثلو جبهة الكانك الاشتراكية لتحرير الوطني المؤيدين للاستقلال، الذين مثّلوا أمام اللجنة بانتظام كمقدمين للالتماسات؛ إلا أن تلك الجماعات، بوصفها جزءاً من ميثاق حكومة الوحدة الجديدة المناهضة للاستقلال، قررت أن يكون لها صوت مسموع في الأمم المتحدة.

١١ - وأضاف قائلاً إن عملية تحقيق السلام والتحرير التاريخية النموذجية الصعبة والهشة، التي أيدتها الغالبية العظمى من شعب كاليدونيا الجديدة المؤيدة والمناهضة للاستقلال على السواء، والتي يسرقتها فرنسا على مدى الـ ٢٦ سنة الماضية، ستدخل مرحلة جديدة بحلول عام ٢٠١٨. ولئن وُجِدَت خلافات كبيرة في الرأي لم تنزل بشأن المستقبل السياسي لكاليدونيا الجديدة، توجد رغبة متزايدة بين السكان في التوصل إلى مصير مشترك. غير أنه يلزم توافر المزيد من الوقت والجهد لتدريب قادة المستقبل، وتصحيح أوجه التفاوت بين المقاطعات، وتشجيع التغيير في المواقف، قبل أن يتسنى إرساء مصير مشترك حقيقي. ومما يؤسف له أن بعض العناصر داخل الحركة المؤيدة للاستقلال ترى العملية الديمقراطية بمثابة عائق في سبيل تقرير المصير، وأن بعض الجماعات المناهضة للاستقلال تعتبر نفسها ضحية للتمييز، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق التصويت والعمالة والحقوق والثقافية، التي تميل لصالح الكانك بشدة.

١٦ - ومضى يقول إن من غير المتصور ومن غير المقبول بالتالي أن يُستخدَم النظام الانتخابي نفسه لتنظيم استفتاء على السيادة. وحث اللجنة على كفالة إجراء الاستفتاء وفقاً للمبادئ المتعلقة بالحق في تقرير المصير، واشتماله على الخيارات المختلفة الواردة في إطار المبدأ السادس من قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥).

١٧ - السيد فورست (جهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إن البعثة الزائرة المفودة من اللجنة إلى كاليدونيا الجديدة في آذار/مارس ٢٠١٤، أتاحت لها أن تتحقق من صحة الادعاءات التي أطلقتها جهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني على مر السنين بأن الجدول الزمني لاتفاق نومييا ونصه لم يُحترَماً. ويتسبب التأخير في نقل السلطات، وتردد الدولة القائمة بالإدارة في نقل ملكية شركة Société Le Nickel، والافتقار إلى الإرادة لتوفير التدريب في المجالات العسكرية والقضائية والأمنية والدبلوماسية في إثارة الشكوك والتساؤلات بشأن استعداد الدولة القائمة بالإدارة لاحترام التزاماتها بالسماح للكانك ولشعب كاليدونيا الجديدة بتقرير مستقبل البلد بحرية.

١٨ - واستطرد قائلاً إن الإصلاحات السياسية الجوهرية المقرر تنفيذها بحلول عام ٢٠١٩، وتشمل الإصلاح الضريبي لإعادة توزيع الثروة والحد من هروب رؤوس الأموال، تسببت في نشوء احتكاكات بين الصناعة والسلطات، ويجب ألا يسمح لها بأن تعرض عملية السلام للخطر. فعلى مدى ٢٦ سنة، في إطار اتفاقي ماتينيون ونومييا، أثبتت جهة الكانك قدرتها على حكم الإقليم، بغية بلوغ الهدف السياسي المتمثل في تحقيق السيادة الكاملة، وهو هدف يحظى بتأييد مجموعة رأس الحربة الميلانيزية وحركة بلدان عدم الانحياز.

الاندماج، إذ أنها تعتقد أن التحرر وإنهاء الاستعمار ليسا بالضرورة مترادفين مع الاستقلال. فهي ترغب في تحقيق إنهاء الاستعمار في إطار الخيار الرابع المنصوص عليه في إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وهو "اكتساب أي مركز سياسي آخر يقرره أي شعب من الشعوب بنفسه بحرية".

١٤ - السيد واميتان (جهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إن حزبه كثيراً ما أثار مسألة القوائم الانتخابية الخاصة التي تتسم بالحساسية مع الدولة القائمة بالإدارة وغيرها من الأطراف الموقعة على اتفاق نومييا، حيث وردت إفادات بأن القوائم شملت أسماء أفراد غير مستوفين للمعايير المقررة. ورغم أن تلك الحالات اعتبرت في البداية حالات غير عادية، فإنه يمكن حالياً اعتبارها بمثابة تزوير منظم للانتخابات، مما يتنافى مع المبادئ الأساسية لاتفاق نومييا.

١٥ - وأضاف قائلاً إن الدولة القائمة بالإدارة والأحزاب المناهضة للاستقلال، بعد أن جعلت من الكانك أقلية في بلدهم، دأبت على استخدام هذا الواقع لحرمانهم من طلبهم المشروع بالاستقلال والحماية مصالح فرنسا. وأثبت التقاعس في تطبيق المعايير المقررة للإدراج في القوائم الانتخابية أن النظام الانتخابي يُستخدَم كسلاح ضد الشعب المستعمر، مما يحول دون ممارسته لحقه في تقرير المصير. ويبدو أن الآليات المنشأة لضبط القوائم الانتخابية الخاصة واستعراضها مصممة لتكون معقدة ومرهقة عن عمد، وقد باءت أي محاولات تُبدَل لإنفاذ المعايير المتعلقة بقوائم الانتخابية الخاصة عن طريق المحاكم بالفشل. وتصدر المحاكم أحكامها بسرعة لافتة للنظر، أغلب الظن في محاولة للتأثير على نتائج تقرير البعثة الزائرة المفودة من اللجنة.

عن تنظيم الانتخابات؛ غير أن المسائل المحيطة بالقوائم الانتخابية الخاصة معروضة الآن على السلطات القضائية المختصة. وقد أجريت انتخابات المقاطعات على نحو سلس، وينبغي أن يركز الممثلون المنتخبون حديثاً في الوقت الراهن على المرحلة النهائية لاتفاق نومييا، وعلى مجالات السياسة العامة الكثيرة التي تتطلب الاهتمام بها.

٢٢ - ومضت تقول إن شراكة حقيقية نشأت على مر السنين بين الدولة والسلطات المحلية. وما برحت فرنسا تؤيد الجهود المبذولة لمعالجة أوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية في مقاطعتي الشمال وجزر لويالتي، وقدمت أيضاً الدعم المالي والتقني لتنفيذ التشريعات المتعلقة بالقضايا المختلفة، بما في ذلك الإسكان الاجتماعي للأسر ذات الدخل المنخفض. وقُدِّمت أيضاً موارد لا بأس بها لمشاريع من قبيل برنامج "كوادر المستقبل" والخدمة العسكرية المعدلة.

٢٣ - واستطردت قائلة إن بالرغم من وجود الكثير الذي يتعين القيام به فيما يتعلق ببناء القدرات لكفالة نقل السلطات على نحو سلس، بما في ذلك السلطات السيادية، إلى كاليدونيا الجديدة، فقد اتخذت خطوات لتيسير دخول الطلاب من كاليدونيا الجديدة إلى الجامعات الفرنسية الكبرى. وقد اكتمل نقل العديد من الاختصاصات المنصوص عليها في اتفاق نومييا، وتكفلت الدولة برد النفقات المتكبدة نتيجة لذلك. وستُنقل الصلاحيات الأخرى بناء على طلب من كونغرس كاليدونيا الجديدة.

مشروع القرار [A/AC.109/2014/L.12](#): مسألة كاليدونيا الجديدة

٢٤ - السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة): توجه بالشكر إلى حكومة فيجي وشعبها لاستضافة الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، وقدم مشروع القرار باسم بلده وفيجي، فقال إن النص يتناول القضايا الرئيسية التي أثيرت في إطار مسألة كاليدونيا الجديدة، بما في

١٩ - السيدة لو فراي دو إيلين (فرنسا): قالت إن بلدها ما برح يوافي الأمم المتحدة بانتظام بآخر ما يستجد من معلومات عن الإقليم، وقد تعاون مع اللجنة على مدى سنوات عديدة. وقد أثبتت مرة أخرى البعثة الزائرة إلى كاليدونيا الجديدة وباريس في آذار/مارس ٢٠١٤ استعداد الحكومة للشروع في حوار مفتوح ومشاركتها النموذجية في العملية الجارية في كاليدونيا الجديدة. وقد اعترف بالإجماع بنجاح البعثة الزائرة، حيث أتاحت لأعضاء اللجنة أن يروا بأنفسهم الحالة في كاليدونيا الجديدة، بما في ذلك التحضيرات لانتخابات المقاطعات، والتقدم المحرز في إطار المرحلة النهائية من العملية المبينة في اتفاق نومييا.

٢٠ - وأضافت قائلة إن مجتمع كاليدونيا الجديدة حالياً بصدد دخول مرحلة حاسمة من التفكير المكثف في مستقبله، يعد الحوار فيها ذا أهمية حاسمة. ولذلك من الأهمية بمكان أن يُكفَل إجراء المناقشات في جو من الثقة. وقالت إن بلدها يسعى، بوصفه أحد الأطراف المعنية في اتفاق نومييا وضامناً لتنفيذه بشكل سلس، إلى تيسير الحوار بين المجموعات المختلفة. إلا أنه لا يستطيع، بل لا ينبغي له أن يتكلم بالنيابة عنها. ويثبت وجود مقدمي الالتماسات من كلا الجانبين أن الحوار قائم داخل مؤسسات الإقليم وعلى نطاق المجتمع الأوسع. وقالت إن بلدها سيظل يولي اهتماماً وثيقاً لتلك المناقشات ولقرارات شعب كاليدونيا الجديدة إزاء مستقبله المشترك.

٢١ - السيدة تورت - ترول (مكتب المفوض السامي الفرنسي في كاليدونيا الجديدة): قالت إن الحكومة الفرنسية بدأت في نقل السلطات إلى كاليدونيا الجديدة نقلاً تدريجياً بلا رجعة، وتلتزم بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم وشعبه، ومعالجة أي أوجه للتفاوت، وترقية الكانكاك إلى مناصب صنع القرار. وما زالت الدولة الفرنسية مسؤولة

الانتخابية على نحو يخدم مصالح سياسية معينة. وقد نشأ عدد من المسائل المتعلقة بالحكم منذ عام ٢٠٠٨، حين فرضت الدولة القائمة بالإدارة من جانب واحد القانون العام للسلطات المحلية على بلديات بولنيزيا الفرنسية، بينما الغرض الأصلي من القانون كان إنشاء إطار للإدارة الحديثة للسلطات المحلية في عموم فرنسا. وأنشئ نظام "المقاعد الهدية" في تشريعات بولنيزيا الفرنسية لمنح مقاعد إضافية للأحزاب السياسية التي تؤيد استمرار وضع الإقليم كإقليم تابع، وأدرج أفراد الشرطة والعسكريون الفرنسيون في القوائم الانتخابية لبولنيزيا الفرنسية. وما زالت الدولة القائمة بالإدارة تتولى مراقبة الهجرة إلى الإقليم وتشجع هجرة الفرنسيين إليه علناً، مما أدى بالتالي إلى زيادة تخفيف عدد الناخبين وكفل تعذر نجاح أي تصويت ديمقراطي لصالح إنهاء الاستعمار. وعلاوة على ذلك، فإن الموارد المتاحة للحملات الانتخابية تُوزَّع على نحو غير متكافئ، بما في ذلك سبل الوصول إلى وسائل الإعلام الإلكترونية، وتوافر وسائل النقل البحري والجوي إلى الجزر النائية وما أكثرها.

٣١ - واستطرد قائلاً إن الوضع الاستعماري القائم في بولنيزيا الفرنسية لا يتفق مع أي عملية عادلة وصادقة لتقرير المصير. وينبغي لذلك أن تُتخذ خطوات لنقل السلطات إلى شعب بولنيزيا الفرنسية، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٣٢ - نائب الرئيس السيد كوروما (سيراليون): تولى رئاسة الجلسة.

٣٣ - السيد تيمارو (الاتحاد من أجل الديمقراطية): قال إن سلسلة من المناسبات التذكارية عقدت في جميع أنحاء الإقليم في ١٧ أيار/مايو في عام ٢٠١٤ للاحتفال بالذكرى الأولى لإعادة بولنيزيا الفرنسية إلى قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأزيح الستار أيضاً عن نصب تذكاري دائم

ذلك آراء الدولة القائمة بالإدارة، بشكل موضوعي وعادل ومتوازن.

٢٥ - واعتمد مشروع القرار (A/AC.109/2014/L.12).

مسألة بولنيزيا الفرنسية (A/AC.109/2014/19)؛
(A/AC.109/2014/L.16)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٢٦ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة (A/AC.109/2014/19)، وإلى طلب الاستماع الإضافي الواردة في المذكرة الموجزة 05/14/Add.1 المتعلقة بمسألة بولنيزيا الفرنسية. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على ذلك الطلب الإضافي.

٢٧ - وقد تقرر ذلك.

٢٨ - الرئيس: قال إن مقدمي الالتماسات سيدعون، وفقاً للممارسة التي تتبعها اللجنة، إلى اتخاذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات ثم الانسحاب بعد الإدلاء ببياناتهم.

٢٩ - السيد توهيافا (الاتحاد من أجل الديمقراطية): قال إن الدولة القائمة بالإدارة للأسف لم ترسل أي معلومات بشأن بولنيزيا الفرنسية إلى اللجنة وفقاً لالتزامها بذلك بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. فأثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في فيجي في أيار/مايو ٢٠١٤، غادر ممثل الدولة القائمة بالإدارة القاعة عند مناقشة المسألة المتعلقة ببولنيزيا الفرنسية.

٣٠ - ومضى يقول إن الدولة القائمة بالإدارة تمارس سيطرتها من جانب واحد على كامل النظام الانتخابي في بولنيزيا الفرنسية، بما في ذلك السلطة لكتابة القوانين الانتخابية وتعديلها، وتحديد أهلية الناخبين للتصويت، وتأكيده أو إلغاء نتائج الانتخابات. وترسم حدود الدوائر

بولينيزيا الفرنسية في برنامج عملها، لا سيما وأن جزيرتي مورورا وفانغوتوا المرجانيتين ما زالتا تعتبران ملك الجيش الفرنسي، مما يجعل من الصعب إجراء دراسات استقصائية مستقلة فعلاً.

٣٦ - السيد مندوزا لاسو (إكوادور): استأنف رئاسة الجلسة.

٣٧ - السيدة جوزيف (سانت لوسيا): سألت عن طرائق توزيع الصلاحيات المختلفة بين بولينيزيا الفرنسية والدولة القائمة بالإدارة.

٣٨ - السيد توهيافا (الاتحاد من أجل الديمقراطية): قال إن مشروعاً لقانون أساسي اعتمدته الحكومة الفرنسية يحدد الصلاحيات المقرر أن تمارسها الدولة القائمة بالإدارة وتلك التي في أيدي السلطات المحلية أو البلدية. ومنذ عام ٢٠٠٤، تمارس الدولة القائمة بالإدارة جميع السلطات السيادية وتلك المتصلة بالمصالح الاستعمارية، مثل العملة والجيش والأمن والمجرة والعدالة واستغلال الموارد المعدنية الاستراتيجية. وأصبحت الصلاحيات المتبقية، كتحصيل حاصل، مسؤولية السلطات المحلية أو السلطات البلدية المنتخبة.

٣٩ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن اللجنة ينبغي أن تستفيد من علاقاتها الجيدة مع البعثة الدائمة لفرنسا في إثارة القضايا التي يشير إليها مقدمو الالتماسات من بولينيزيا الفرنسية.

مشروع القرار A/AC.109/2014/L.16: مسألة بولينيزيا الفرنسية

٤٠ - الرئيس: عرض مشروع القرار A/AC.109/2014/L.16.

يرمز إلى كفاح شعب الماوهي للقضاء على الاستعمار. ويدعم المجتمع الدولي ذلك الكفاح، لا سيما البلدان الجزرية بالمحيط الهادئ وحركة بلدان عدم الانحياز.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن ثمة أهمية خاصة لدى شعب الماوهي لاعتماد مشروع القرار المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/2014/L.9)، الذي يعكس اللغة المستخدمة في قرارات الأمم المتحدة الأخرى والآراء القانونية المتعلقة بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مواردها الطبيعية، حيث إن موارد شعب الماوهي البحرية تغطي حوالي ٥ ملايين كيلومتر مربع من قاع البحار وتتضمن كميات هائلة من المعادن. وبولينيزيا الفرنسية، بوصفها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي، ليست عضواً في السلطة الدولية لقاع البحار. وينبغي الاعتراف بحق الإقليم في ملكية تلك الموارد والتحكم فيها وإعمال هذا الحق باعتبار ذلك جزءاً من عملية تقرير المصير، لا سيما وأن الدولة القائمة بالإدارة قامت من جانب واحد بتحديد حقوق الإقليم في هذا الصدد.

٣٥ - وقال إنه يتطلع إلى صدور التقرير الذي طلبته الجمعية العامة، في قرارها ٩٣/٦٨، بشأن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن التجارب النووية التي أجريت في الإقليم على مدار ٣٠ عاماً. وأعرب عن ثقته في أن التأخير في إصدار التقرير يعزى إلى الحاجة إلى المزيد من الوقت لإعداد تحليلات موثوق بها، لا إلى محاولات تهدف إلى عرقلة إنجازها. وفي الوقت نفسه، وجه الانتباه إلى تقرير مستقل صدر مؤخراً بشأن التجارب الفرنسية النووية في بولينيزيا الفرنسية، سيقدم إلى الجمعية العامة. وذكر أن مشروع القرار المتعلق بمسألة بولينيزيا الفرنسية يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٣/٦٨ المتعلق بآثار الإشعاع الذري، فأعرب عن أمله في أن تنظر لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري في إدراج

٤١ - السيدة جوزيف (سانت لوسيا): قالت إن الفقرة الخامسة من الديباجة ينبغي أن تُصحح حتى تشير إلى المؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز.

تنظيم الأعمال

٤٧ - الرئيس: قال إنه يرى أن اللجنة ينبغي، تسهيلاً لتقديم تقرير اللجنة إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في موعده وعملاً بالممارسة المتبعة، أن تأذن للمقرر بتقديم التقرير مباشرةً إلى الجمعية.

٤٢ - واعتمد مشروع القرار [A/AC.109/2014/L.16](#) بصيغته المعدلة شفويًا.

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ
(A/AC.109/2014/CRP.1)

٤٨ - وقد تقرر ذلك.

٤٣ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ورقة غرفة اجتماعات تحتوي على تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، التي عقدت في ديناو، نادي، فيجي، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ (A/AC.109/2014/CRP.1)، والتي عُمِّت نسخة منها قبل انعقاد الجلسة. وقال إنه يعتبر اللجنة ترغب في اعتماد مشروع التقرير وإرفاقه بتقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

اختتام الدورة

٤٩ - الرئيس: استعرض العمل الذي اضطلعت به اللجنة في عام ٢٠١٤، ويشمل توسيع هيئة المكتب لتشمل إندونيسيا، وإيفاد البعثة الزائرة إلى كاليدونيا الجديدة، وعقد الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ. ويُتَظَر من الجمعية العامة، بعد أن تنظر في مشاريع القرارات التي اعتمدها اللجنة، أن توصي الأمين العام بأن يجتمع مرة في السنة على الأقل مع مكتب اللجنة، أو ربما جميع الدول الأعضاء فيها، لمناقشة الطرق المبتكرة التي يمكن بها للأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة لتعزيز إنهاء الاستعمار على أساس كل حالة على حدة. وإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب عقد المشاورات مع السلطات القائمة بالإدارة والدول الأخرى والأطراف المهتمة بالأمر بغرض التوصل إلى مقترحات عملية من أجل القضاء على الاستعمار. وأعلن الرئيس اختتام الدورة بعد الإجراء المعتاد بتوجيه الشكر لأعضاء اللجنة وموظفي الأمانة العامة.

٤٤ - وقد تقرر ذلك.

تقرير اللجنة الخاصة بشأن القرارات المتعلقة بالمسائل التنظيمية
(A/AC.109/2014/L.14)

٤٥ - الرئيس: وجه الانتباه إلى التقرير، الذي اتبع أساساً نفس النمط المتبع في تقارير الأعوام السابقة، مع بعض التحديثات الفنية الطفيفة. وقال إنه يعتبر بذلك أن اللجنة تود اعتماد التقرير.

٤٦ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٢٠